

مجلس الإدارة

الدورة 341، جنيف، آذار/ مارس 2021

INS

القسم المؤسسي

التاريخ: ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٢١
الأصل: إنكليزي

البند الثامن من جدول الأعمال

متابعة القرار بشأن إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل

المقترحات الرامية إلى تعزيز قدر أكبر من الاتساق
ضمن النظام متعدد الأطراف

غرض الوثيقة

ينص إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٨ (حزيران/ يونيو ٢٠١٩) على أنه "لا بد لمنظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى ولايتها الدستورية، من أن تضطلع بدور مهم في النظام متعدد الأطراف، من خلال تقوية تعاونها ووضع ترتيبات مؤسسية مع منظمات أخرى، بغية تعزيز اتساق السياسات سعياً إلى تحقيق نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، والاعتراف بالروابط المتينة والمعقدة والحاسمة القائمة بين السياسات الاجتماعية والتجارية والمالية والاقتصادية والبيئية".

وتستعرض هذه الوثيقة علاقات المكتب التعاونية وأوجه مشاركته ضمن منظومة الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف الأوسع نطاقاً على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وتسلط الضوء على السبل المحتملة من أجل تعاون مستقبلي مع فرادى المؤسسات، كما تقدم مقترحات من أجل الدفع قدماً بدعوة الإعلان إلى تقوية التعاون ووضع ترتيبات مؤسسية بغية أن ينظر فيها مجلس الإدارة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٥٧).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: جميع النتائج السياسية والنتيجة التمكينية ألف: معارف موثوقة وشراكات بالغة التأثير من أجل النهوض بالعمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة التعاون متعدد الأطراف.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.341/INS/4؛ الوثيقة GB.341/INS/7؛ الوثيقة GB.341/POL/4؛ الوثيقة GB340/HL/1؛
الوثيقة GB340/INS/6؛ الوثيقة GB/340/INS/18/6؛ الوثيقة GB.338/INS/9؛ الوثيقة GB.338/POL/5.

◀ مقدمة

١. ينص إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٨ (حزيران/يونيه ٢٠١٩) على أنه "لا بد لمنظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى ولايتها الدستورية، من أن تضطلع بدور مهم في النظام متعدد الأطراف، من خلال تقوية تعاونها ووضع ترتيبات مؤسسية مع منظمات أخرى، بغية تعزيز اتساق السياسات سعياً إلى تحقيق نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، والاعتراف بالروابط المتينة والمعقدة والحاسمة القائمة بين السياسات الاجتماعية والتجارية والمالية والاقتصادية والبيئية". ودعا القرار المرفق بالإعلان مجلس الإدارة إلى "أن يطلب من المدير العام أن يقدم إلى مجلس الإدارة اقتراحات تهدف إلى تعزيز اتساق أكبر ضمن النظام متعدد الأطراف". واستناداً إلى الجهود المبذولة في السابق في إطار اتساق السياسات والتجربة الحديثة في سياق الاستجابة لمواجهة كوفيد-١٩،^١ تنظر هذه الوثيقة في الآفاق المتاحة أمام اضطلاع منظمة العمل الدولية بدور راند في النظام متعدد الأطراف لتعزيز اتساق السياسات بشأن الأولويات المحددة في الإعلان.
٢. وديباجة دستور منظمة العمل الدولية هي بيان من أولى البيانات التي تناولت الترابط الاجتماعي والاقتصادي، حيث بيّنت أنّ مسألة اتساق السياسات على المستوى الدولي لطالما اتسمت بجدى كبيرة بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية ولا تزال تحظى بعظيم اهتمامها.^٢ وقد عزز إعلان فيلادلفيا لعام ١٩٤٤ هذه الولاية الدستورية واستكملها، وهو يبرز أيضاً العلاقة بين معايير العمل الدولية والسياسات الاقتصادية والمالية والتجارية.^٣ وفي السياق نفسه، تتضمن المعاهدات الدستورية التي أبرمتها المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية والتجارية الرئيسية المنشأة بعد الحرب العالمية الثانية - أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنذ عهد أقرب منظمة التجارة العالمية - إشارات إلى العمالة و/أو ظروف العمل.
٣. وأدى الانتشار السريع للعولمة منذ تسعينات القرن الماضي من خلال تحرير التجارة والتمويل وظهور أسواق عمل عالمية، إلى دعوات متزايدة إلى النهوض بظروف عمل لائقة، وعلى وجه الخصوص احترام الحقوق الأساسية في العمل. وشهد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ تحديد الفئات الأربع للحقوق الأساسية في العمل، رسمياً للمرة الأولى. وفي عام ١٩٩٦، التزم إعلان سنغافورة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بضمان مراعاة معايير العمل الأساسية المعترف بها دولياً وأعطى منظمة العمل الدولية صفة السلطة المختصة بوضع هذه المعايير ومعالجتها.^٤ وتبع ذلك اعتماد مؤتمر العمل الدولي إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في عام ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠٤، دعا التقرير الختامي للجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية، إلى القيام بجملة أمور منها تقاسم المسؤولية بهدف التصدي إلى انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها والمساهمة في القضاء على الفقر عبر توفير العمل اللائق وإنشاء نظام متعدد الأطراف أقوى وأكثر فعالية باعتباره أساسياً من أجل استحداث إطار عولمة ديموقراطي ومشروع ومتسق.

^١ الوثيقة GB340/HL/1؛ الوثيقة GB/340/INS/18/6.

^٢ "... في تخلف أي أمة عن توفير ظروف عمل إنسانية، عقبة تعطل جهود غيرها من الأمم الراغبة في تحسين أحوال العمل داخل بلدانها..." (دستور منظمة العمل الدولية، الديباجة، الفقرة الثالثة).

^٣ "... على منظمة العمل الدولية مسؤولية دراسة جميع السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية الدولية والحكم عليها..." (إعلان فيلادلفيا، الجزء ثانياً(د)) "... الاستغلال الأكمل والأوسع لموارد العالم الإنتاجية ... يمكن أن يكفل بجهود فعالة على الصعيدين الدولي والوطني... ولتيسير إطار المبادلات التجارية الدولية وازدياد حجمها ... وفي تحسين صحة وتعليم ورفاهية جميع الشعوب ..." (إعلان فيلادلفيا، الجزء رابعاً).

^٤ انظر: WTO، "Singapore Ministerial Declaration"، 13 December 1996.

٤. كما دعا منظمة العمل الدولية إلى قيادة "مبادرات اتساق السياسات" بمشاركة منظمات دولية أخرى، منها تحديداً كليات الأمم المتحدة المعنية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بهدف المساهمة في عولمة أكثر عدلاً وشمولية. ونتيجة لذلك، جدد إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (إعلان العدالة الاجتماعية) الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التشديد على الترابط والصلات المتبادلة بين السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية وسياسات العمالة.^٥
٥. وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ إلى عقد لقاءات منتظمة لمجموعة العشرين على مستوى رؤساء الدول، بمشاركة الرؤساء التنفيذيين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، كما أدت إلى عقد اجتماعات سنوية لوزراء العمل في مجموعة العشرين. ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم، اعترفت إعلانات مجموعة العشرين مراراً وتكراراً بأهمية العمل اللائق، إضافة إلى الحاجة إلى التعاون متعدد الأطراف والاستجابات السياسية المتسقة، بهدف تحقيق النمو النوعي للعمالة والاستقرار الاقتصادي والمالي على حد سواء.
٦. واعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تسع مبادرات مشتركة من باب الاستجابة لمواجهة الأزمة المالية، بما في ذلك مبادرة بشأن ميثاق عالمي لفرص العمل ومبادرة أخرى بشأن أرضية الحماية الاجتماعية.^٦ وفي الدورة ٩٨ لمؤتمر العمل الدولي (حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، أيد المؤتمر في جلسته العامة الميثاق العالمي لفرص العمل. وتشاركت منظمة العمل الدولية مع صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في تنظيم مؤتمر رفيع المستوى بشأن تحديات النمو والعمالة والتماسك الاجتماعي في أوسلو،^٧ اعترف بالصلات القوية الموجودة بين السياسات المالية والاقتصادية وسياسات العمالة، ونجم عنه وضع برامج رائدة مشتركة بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي في بلدان مختارة حول المواضيع المطروحة في المؤتمر.

◀ تحديات وفرص أمام تعددية الأطراف

٧. أفضى سكان بالغا الأهمية من صكوك الأمم المتحدة اعتماداً عام ٢٠١٥ - أي برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن المناخ - إلى فتح آفاق جديدة هامة وأبرز حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون متعدد الأطراف. وسارعت منظمة العمل الدولية إلى موازنة برنامج عملها مع خطة عام ٢٠٣٠ وتطوير عملية التوعية والخبرة التقنية التي تقدمها بشأن انتقال عادل إلى الحيد المناخي.^٨ وبصورة أعم، تمثل الهدف الرئيسي لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي استُهل في عام ٢٠١٨، في تحقيق اتساق أكبر في المنظومة من أجل تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، الذي يدخل الآن سنواته العشر الأخيرة الحاسمة، في حين شهدت قمة الأمم المتحدة من أجل العمل المناخي في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٩، إعلان مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف بقيادة منظمة العمل الدولية.
٨. بيد أن هذه الخطوات الهامة صاحبته تحديات متزايدة أمام التعاون الفعال متعدد الأطراف وضغوط متصاعدة في المنظومة بسبب تهديدات الانقسام الجيوسياسي وتزايد انعدام المساواة وانهيار العقد الاجتماعي والاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ والاستبعاد الرقمي وغير ذلك من الأمور. وكشفت الاستجابة العالمية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩ عن بعض أوجه القصور، بما في ذلك ثغرات في التضامن الدولي.^٩

^٥ "... ونظراً إلى أن السياسة المتصلة بالمبادلات التجارية والأسواق المالية تؤثر في آن معاً على العمالة، فإن دور منظمة العمل الدولية يقوم على تقييم هذه الآثار على العمالة لتحقيق هدفها الرامي إلى جعل العمالة تحتل صميم السياسات الاقتصادية." (إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية، الجزء ثانياً، القسم (جيم)).

^٦ انظر: "Summary of Conclusions", CEB, first regular session of 2009.

^٧ شارك في المؤتمر الرؤساء التنفيذيون في منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ورئيس الوزراء النرويجي وعدة رؤساء دول ورؤساء حكومات آخرين.

^٨ برنامج عمل منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته ٣٢٧ (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

^٩ انظر: UN Secretary-General, "Secretary-General's remarks at the Paris Peace Forum", 11 November 2019.

٩. والتحديات العالمية بجسامتها وطبيعتها الملحة التي تتطلب استجابات متعددة الأطراف، بما في ذلك الجهود المستمرة للتعافي من الجائحة العالمية، إنما تستدعي بإلحاح متابعة إعلان مئوية متابعَةً متينةً وحاسمةً. ويمكن أن تُعزى حالات حشد الرأي العام المنتشرة حول العالم فضلاً عن مظاهر الغضب والسخط على المؤسسات القائمة والجهات الفاعلة في الحياة العامة في السنوات الأخيرة، بشكل كبير إلى حالات فشل السياسات وتحديداً حينما تضطلع تعددية الأطراف بدور رئيسي: بادئ ذي بدء في الحد من حالات انعدام المساواة وفي معالجة تغير المناخ وتوسيع نطاق الأمن البشري وحماية حقوق الإنسان وإدارة الحراك البشري وفي جعل العولمة عادلة. ومن هذا المنظور، فإن ما يبدو وكأنه رفض لمفهوم تعددية الأطراف قد يفهم بصورة أفضل على أنه "نحن الشعوب" ندعو بإلحاح إلى أن يقوم مفهوم تعددية الأطراف بعمله على أكمل وجه.

١٠. ومثل تزايد أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها مجالاً متزايداً للقلق المشترك بشأن النظام متعدد الأطراف قبل أزمة كوفيد-١٩. ومن المسلم به على نطاق واسع أن أوجه انعدام المساواة قد تفاقمت سوءاً خلال الجائحة، مما يعزز الحاجة إلى النظر في دور النظام متعدد الأطراف لمواجهة هذا التحدي الحاسم. ويُعزى تزايد أوجه انعدام المساواة في جزء هام منه، إلى عدم مراعاة القضايا التي تشكل الحجر الأساس لإعلان مئوية منظمة العمل الدولية باعتبارها في صميم المسائل الأساسية للنمو في الاقتصاد الكلي والتجارة ووضع السياسات، وليست تابعة لها ومنفصلة عنها. أما بناء الحكومات والمنشآت لتوافق الآراء حول الضرورة الملحة لإعادة تحديد أولويات الاستثمار في الناس - فرص عملهم وقدراتهم وتنقلهم والأوجه الأساسية لحماية العمال والحماية الاجتماعية - وفي المساعدة الإنمائية والمشورة السياسية للمؤسسات المالية الدولية، فهو الخطوة العملية الأكثر أهمية التي يمكن اتخاذها لمعالجة انعدام المساواة وضمان تحقيق انتعاش من الأزمة يكون أوسع نطاقاً ومتمحوراً حول الإنسان.

◀ التطورات الأخيرة والسياق الحالي

١١. قبل ظهور أزمة كوفيد-١٩، كان نطاق مساهمة منظمة العمل الدولية في مسائل تتعلق بمستقبل العمل أخذاً في الاتساع على المستوى العالمي. وفي أيار/ مايو ٢٠١٩، أثناء الفترة المفضية إلى الدورة ١٠٨ (ذكرى المئوية) لمؤتمر العمل الدولي، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة استراتيجية على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن مستقبل العمل^{١٠} وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل ودعت هيئات الأمم المتحدة إلى النظر في إدراج المقترحات السياسية للإعلان في عملها^{١١} وبالتالي، كانت منظمة العمل الدولية في مكانة جيدة للاضطلاع بدور قيادي في استجابة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩، ومكانة جيدة لتقديم مشورة سياسية متينة بالاستناد إلى بحوث وإحصاءات بشأن النهج المتمحور حول الإنسان في مستقبل العمل.

١٢. وأعربت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في مؤتمر القمة العالمي لمنظمة العمل الدولية بشأن كوفيد-١٩ وعالم العمل، المعقود في الفترة من ١ إلى ٩ تموز/ يولييه ٢٠٢٠، عن رأي قوي مفاده أن النهج المتمحور حول الإنسان في إعلان المئوية بات أكثر أهمية من أي وقت مضى في الاستجابة لمواجهة الأزمة الصحية والاقتصادية الحالية. وجرى تسليط مزيد من الضوء على هذا الأمر في مناقشات الدورة ٣٤٠ لمجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠. وفي وقت تشهد فيه البلدان انتقالاً من استراتيجيات قصيرة الأجل لاحتواء الأزمة إلى معالجة الأساسيات الاقتصادية وتحسين القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية، يوقر إعلان المئوية إطاراً متيناً في هذا الصدد.

١٣. ويبدو أن توافق الآراء بشأن النهج المتمحور حول الإنسان الذي دعا إليه الإعلان، أخذ في الازدياد. وحدد الأمين العام للأمم المتحدة في الملاحظات الأخيرة الموجهة إلى الدول الأعضاء، أولوياته لعام ٢٠٢١ للتعافي من أزمة كوفيد-١٩ وإعادة العالم إلى المسار الصحيح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة^{١٢} وفي حين أن القضاء على الجائحة بلقاحات معقولة التكلفة ومتاحة للجميع يقع على رأس الأولويات، فإن مواجهة الفقر وانعدام المساواة

^{١٠} انظر: CEB, "United Nations System Strategy on the Future of Work", CEB/2019/1/Add.2

^{١١} في القرار 73/342، "إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل"، أقرت الجمعية العامة بأن "العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع هو أحد العناصر الرئيسية لنمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام يسهل تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً".

^{١٢} انظر: UN, Secretary-General's remarks to Member States on Priorities for 2021, 28 January 2021.

من خلال عقد اجتماعي جديد وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتقليص الفجوة الرقمية، تُعتبر إجراءات حاسمة. وحث الأمين العام المجتمع الدولي على بلوغ معالم مهمة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين لتغيّر المناخ، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، بما في ذلك بناء ائتلاف لتحقيق حيادية الكربون بحلول عام ٢٠٥٠ واستيفاء اشتراطات التمويل ووضع خطط لتحول عادل. علاوة على ذلك، لن يكون هناك انتعاش حقيقي إذا استمرت الاقتصادات قابعة في وحدة "العناية المركزة". ولتحقيق هذا الانتعاش، هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة في نظم الصحة والحماية الاجتماعية والبنية التحتية الخضراء والعمل اللائق. كما أن هناك حاجة إلى تحقيق قفزة نوعية في الدعم المالي للبلدان النامية، بما في ذلك تخفيف عبء الديون إلى جانب تمديد مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق آجال دفع الديون وتخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة.

١٤. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، سيقدّم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى الجمعية العامة، وسيستفيض في شرح رؤيته بشأن تعددية أطراف أكثر شمولاً وترابطاً ويعبّر عن أفكار ترمي إلى تعزيز عقد اجتماعي جديد واتفاق عالمي جديد من أجل معالجة انعدام المساواة وتحقيق أهداف برنامج عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا^{١٣} وسيسعى العقد الاجتماعي الجديد بين الحكومات والشعب والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وغيرها من الأطراف، إلى إدراج العمالة والتنمية المستدامة والحماية الاجتماعية على أساس المساواة في الحقوق ونكافؤ الفرص للجميع. ويدعو هذا العقد إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتعلم المتواصل ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية كما يسلط الضوء على سياسات سوق العمل - بما في ذلك معالجة السمة غير المنظمة - والحوار الاجتماعي والسياسات الضريبية لمكافحة الفساد وإعادة التوزيع، بما في ذلك ضرائب الكربون. ومن شأن الاتفاق العالمي الجديد أن يجعل العقد الاجتماعي الجديد ممكناً من خلال نموذج جديد للإدارة السديدة على أساس مشاركة كاملة وشاملة ومتساوية في المؤسسات العالمية وعولمة عادلة والحقوق والكرامة لكل إنسان والعيش في توازن مع الطبيعة ومراعاة حقوق الأجيال القادمة ونجاح يُقاس على أساس البعد الإنساني وليس البعد الاقتصادي. وسيعزز العقد إنشاء نظام تجاري أكثر شمولاً وتوازناً ومنع التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي واتخاذ قرارات مالية أكثر اخضراراً وإصلاح هيكلية الديون.

١٥. وبالتالي، فإن إعلان المؤتوية يوفر للمنظمة أساساً ممتازاً للاضطلاع بدور قيادي في إعادة التفكير في النظام متعدد الأطراف. والسؤال المطروح أمام مجلس الإدارة هو كيف يمكن لمنظمة العمل الدولية وشركائها متعددي الأطراف المساهمة على أفضل وجه في الدعوات المتزايدة لتجديد تعددية الأطراف. وما إجراء دراسة استقصائية بشأن الأنشطة الجارية لمنظمة العمل الدولية وتعاونها مع هؤلاء الشركاء، سوى نقطة الانطلاق في صياغة هذه الاستجابة.

◀ تعاون منظمة العمل الدولية مع المؤسسات متعددة الأطراف

الأمم المتحدة

١٦. مع دخول إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الآن حيز التنفيذ الكامل، فإن المبدأ الرئيسي لعمل منظمة العمل الدولية هو التعاون الأوثق وزيادة البرمجة المشتركة بين الكيانات ضمن المنظومة، بهدف دعم خطط التنمية الوطنية في الدول الأعضاء وجهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكانت الفرص والتحديات الماثلة أمام تعزيز معايير العمل الدولية والهيكل الثلاثي ضمن نظام المنسقين المقيمين تام الإصلاح والفرق القطرية للأمم المتحدة، قد خضعت للبحث في عدد من دورات مجلس الإدارة، بما في ذلك الدورة الحالية. وقد عمل المكتب بعزم على الاستفادة من فرص الإصلاح استفادةً كاملة^{١٤} كما جمع المكتب موارد من خارج الميزانية عن طريق برامج الأمم المتحدة المشتركة في العديد من البلدان، بما في ذلك عن طريق الصندوق المشترك للأمم المتحدة لبرنامج عام ٢٠٣٠ وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني متعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتعافي من آثارها.

^{١٣} الأمم المتحدة، متابعة الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، القرار A/RES/75/1، أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

^{١٤} الوثيقة GB.338/INS/9.

١٧. وأدت منظمة العمل الدولية دوراً مهماً في تطوير إطار عمل الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لمواجهة كوفيد-١٩،^{١٥} وساهمت بنشاط في عمليات التقييم وخطط الاستجابة التي قامت بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأفضت منتجات معارف منظمة العمل الدولية مثل مرصد منظمة العمل الدولية والموجزات السياسية والإقليمية وعمليات التقييم السريعة لأثار سوق العمل، إلى رفع مكانة منظمة العمل الدولية بوصفها مصدرًا رئيسياً للخبرة من أجل تحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي من الأزمة.^{١٦} وقادت منظمة العمل الدولية صياغة الموجز السياسي للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-١٩ وعالم العمل.
١٨. وفي سياق الاعتراف على نطاق واسع الآن بالحاجة إلى الارتقاء بالمهارات وتجديدها من أجل سوق العمل الذي يتغير اليوم بوتيرة سريعة، نشأ عدد من الفرص الهامة للعمل مع كيانات أخرى للأمم المتحدة. وهي تشمل إطاراً متقناً بشأن مهارات العمل الأساسية، بما في ذلك: المهارات الرقمية ومهارات الأساس من أجل القابلية للاستخدام بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) واليونسف والاتحاد الدولي للاتصالات والشركاء الآخرين والشراكة العالمية للمهارات بشأن الهجرة مع المنظمة الدولية للهجرة واليونيسكو. ومنظمة العمل الدولية ممثلة في المجموعات الاستشارية ومجموعات الخبراء للجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم التابعة لليونسكو. وقد أبرمت منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم مع اليونسف بشأن تنمية مهارات البرمجة المشتركة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.
١٩. واضطلعت منظمة العمل الدولية بدور أكثر نشاطاً في مناقشات الأمم المتحدة لتمويل التنمية، اعترافاً بأهمية العمالة في خلق حيز مالي والحاجة إلى توجيه الاستثمار العام والخاص لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتنمية المهارات وسياسات سوق العمل لتعزيز انتعاش يتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود لمواجهة أزمة كوفيد-١٩. وفي إطار المبادرة متعددة أصحاب المصلحة لتمويل التنمية في عصر كوفيد-١٩ وما بعده، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيساً وزراء كندا وجامايكا في أيار/مايو ٢٠٢٠، طلب من منظمة العمل الدولية قيادة إحدى المجموعات الست - "الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية: الحماية الاجتماعية وقضايا الجنسين والشباب والصحة والتعليم وحقوق الإنسان". ويركز هذا الدور القيادي على توجيه وتحقيق الحد الأمثل من الدعم الاستشاري التقني والسياسي المستمر حسب الحاجة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.
٢٠. وما فتئت ائتلافات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والقائمة على القضايا المطروحة، تتزايد أهميتها في مساعدة البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين العالمي والإقليمي على السواء. وقد نجح المكتب من خلال أدواره الريادية في مبادرة الأمم المتحدة بشأن أرضية الحماية الاجتماعية ومجلس تنسيق الحماية الاجتماعية المشترك بين الوكالات، في زيادة أهمية الحماية الاجتماعية في المجالات الإنمائية ذات الأولوية في العديد من وكالات الأمم المتحدة التي تضع اليوم استراتيجياتها الخاصة بها بشأن الحماية الاجتماعية. وكثف المكتب تعاونه مع منظمة الصحة العالمية وانضم إلى خطة العمل العالمية في إطار الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة،^{١٧} التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩.
٢١. وتجمع الشراكة من أجل العمل تحقيقاً لاقتصاد أخضر، خمس وكالات من وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) مع شركاء تمويل ومؤسسات ذات أفكار متقاربة من أجل مساعدة البلدان في إعادة صياغة السياسات والممارسات الاقتصادية وربطها بالاستدامة وتقوية الأسس الإيكولوجية لاقتصاداتها. وقد ساهمت الشراكة من أجل العمل تحقيقاً لاقتصاد أخضر، النشطة في ٢٠ بلداً حالياً، في وضع وتمكين سياسات وخطط وطنية واستراتيجيات عمالة وإصلاحات مالية وآليات استثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهدف المناخ المتمثل في ١,٥ درجة مئوية.
٢٢. وعلى المستوى الإقليمي، عزز إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دور الائتلافات الإقليمية القائمة على القضايا المطروحة بقيادة كيانات الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية، التي يمكن أن تضم شركاء من خارج الأمم المتحدة. وتركز هذه الائتلافات على المواضيع ذات الاهتمام المشترك أو التي تنطوي على انعكاسات عابرة للحدود وتأثيرها على الصعيدين الإقليمي والإقليمي الفرعي. وتشارك منظمة العمل الدولية في رئاسة العديد من الائتلافات الإقليمية المواضيعية، منها مثلاً: الائتلاف بشأن النمو المنصف في أمريكا اللاتينية مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الائتلاف بشأن تسخير العائدات

^{١٥} انظر: UN, *A UN framework for the immediate socio-economic response to COVID-19*, April 2020.

^{١٦} الوثيقة GB/340/INS/18/6.

^{١٧} انظر: WHO, *Global action plan frequently asked questions*.

الديمغرافية ونوع الجنس والشباب من أجل التنمية في أفريقيا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية؛ الانتعاش بشأن الإدماج والتمكين في آسيا والمحيط الهادئ مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٢٣. ويتجسد سبيل آخر للتعاون يجري اتباعه في تحديث مذكرات التفاهم أو الاتفاقات الأخرى مع كيانات الأمم المتحدة الرئيسية فيما يتعلق بتعاقد الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها كل منها، خاصة عقب التعاون المكثف استجابة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ وعلى المستوى القطري بصورة خاصة. وتم التوصل إلى إبرام أحد هذه الاتفاقات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخر على وشك الإنجاز مع منظمة الأغذية والزراعة.

صندوق النقد الدولي

٢٤. ليس لدى منظمة العمل الدولية في الوقت الحالي اتفاق تعاون رسمي أو إطار عمل مع صندوق النقد الدولي، على الرغم من إقامة تعاون في السنوات الأخيرة على أساس تخصصي. ومنظمة العمل الدولية هي إحدى المنظمات الدولية القليلة المتمتعة رسمياً بصفة مراقب لدى اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي. ويتيح هذا المركز للمدير العام تقديم بيان خطي يبين وجهات نظر منظمة العمل الدولية بشأن آخر التطورات المالية والاقتصادية وأثارها على العمل اللائق والعدالة الاجتماعية.

٢٥. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بات جلياً وجود اتساق أفضل في المسائل السياسية بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي في مجال محاربة انعدام المساواة. ويقرّ صندوق النقد الدولي بأن تزايد انعدام المساواة هو مسألة حساسة كبرى، أي أنها أصبحت الدافع من أجل مشاركة صندوق النقد الدولي في جميع المسائل الهيكلية.^{١٨} وتمثل استراتيجية مشاركة صندوق النقد الدولي بشأن الإنفاق الاجتماعي، التي أطلقتها المديرية العامة لصندوق النقد الدولي في مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٩، خطوة إلى الأمام نحو الاعتراف بأهمية الإنفاق الاجتماعي^{١٩} من أجل نمو شامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الجديدة في عالم العمل.^{٢٠} وتحرز المنظمتان تقدماً في التعاون المشترك بشأن مسائل الحماية الاجتماعية على المستوى القطري. وفي سياق شاغل المنظمتين المشترك فيما يتعلق بحالات انعدام المساواة المتزايدة، سيهدف هذا العمل إلى تحقيق احترام أكبر لمبادئ منظمة العمل الدولية بشأن نظم الحماية الاجتماعية وتنفيذها على المدى الطويل.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٦. استفاد التعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في السنوات الأخيرة من تقارب متزايد في الآراء بشأن مسائل سوق العمل والحماية الاجتماعية وسلوك الأعمال المسؤول والمفاوضة الجماعية ودور الحوار الاجتماعي. ويوفر التمثيل التشريعي لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل^{٢١} في لجنة الاستخدام والعمل والشؤون الاجتماعية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، صلة فريدة بين المنظمتين. وتشارك منظمة العمل الدولية بانتظام بصفة مراقب في اجتماعات المجلس الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجلسات لجنة الاستخدام والعمل والشؤون الاجتماعية وهيئات تقنية متعددة أخرى؛ وتتمتع منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي هي الأخرى بصفة مراقب في مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي. وتشاركت منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إصدار عدد من الوثائق السياسية من أجل اجتماعات مجموعة العشرين ومجموعة السبعة بطلب من الحكومات الأعضاء في كل منهما. وأجري آخر تحديث لمذكرة التفاهم بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١١ في أعقاب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، وتضمنت ١٥ مجالاً من مجالات الاهتمام المشترك التي يمكن للمنظمتين تعزيز تعاونهما فيها.

^{١٨} صندوق النقد الدولي، "في البرامج المدعومة من الصناديق، ينبغي أن يبقى الاستقرار الاقتصادي والحد من الفقر محوراً مركزياً، لكن إذا قدر أن انعدام المساواة المرتفع والمتزايد سيكون له آثار سلبية على الاستقرار، لا بد للتوصيات السياسية أيضاً من أن تحارب انعدام المساواة، ويمكن أن تأخذ شكل شروط، إذا اعتبرت مسألة حساسة كبرى بالنسبة إلى البرنامج". صندوق النقد الدولي

How to Operationalize Inequality Issues in Country Work, 13.

^{١٩} يعرّف على أنه الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم.

^{٢٠} انظر:

Christine Lagarde, Managing Director, IMF, "Forging a Stronger Social Contract - The IMF's Approach to Social Spending", IMF, Geneva, 14 June 2019.

^{٢١} انظر:

The Business and Industry Advisory Committee to the OECD (BIAC) and the Trade Union Advisory Committee (TUAC).

٢٧. وبالإضافة إلى التعاون قديم العهد بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول مبادئ التوجيهية من أجل المنشآت متعددة الجنسية والعلاقة القوية بين المبادئ التوجيهية وإعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية)، تعمل منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الوقت الراهن بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مشروعين يتعلقان بتعزيز الأعمال المسؤولة^{٢٢} وتدير منظمة العمل الدولية قاعدة بيانات بشأن المهارات من أجل الوظائف مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كما أنها عضو في فريق الخبراء الوطنيين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التعليم والتدريب المهنيين. ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هما عضوان مؤسسان على حد سواء في شراكة الاتفاق العالمي.

٢٨. ويشجع البيان الصادر عن اجتماع الوزراء الاجتماعيين في مجموعة السبعة^{٢٣} والإعلان الاجتماعي الثلاثي لمجموعة السبعة^{٢٤} المعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٩ عشية الدورة ١٠٨ (ذكرى مئوية) لمؤتمر العمل الدولي، المنظمتين على تمثيل العلاقة بينهما بقدر أكبر. ودعا البيان إلى "تدابير ملموسة... من أجل ضمان حوار معزز وتعاون أوثق بين المنظمات الدولية المعنية، لا سيما منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل الحد من انعدام المساواة". ويذكر البيان ثلاثة مجالات رئيسية في ذلك الشأن كما يلي: (١) تشجيع الاستدامة الاجتماعية للبرامج المالية الدولية؛ (٢) تشجيع معايير العمل الدولية في اقتصاد عالمي ومفتوح؛ (٣) تشجيع مستقبل عمل شامل ومستدام.

مجموعة البنك الدولي

٢٩. باشرت منظمة العمل الدولية في السنوات الأخيرة مجموعة من الأنشطة التعاونية مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، بما في ذلك برامج مشتركة ناجحة مثل العمل الأفضل ورصد الطرف الثالث في جني القطن في أوزبكستان. ويجري استكشاف فرص أخرى لهذا النوع من التعاون في بلدان أخرى. وتشاركت منظمة العمل الدولية والبنك الدولي في رئاسة مجلس تنسيق الحماية الاجتماعية بين الوكالات، وكانت طرفاً مساعداً في بناء شراكات متعددة أصحاب المصلحة مثل الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الحماية الاجتماعية الشاملة، ٢٠٣٠). وشاركت منظمة العمل الدولية مع البنك الدولي في إعداد بحث مشترك ووثائق سياسة بين الوكالات من أجل مجموعة العشرين ومشاريع إحصائية، ونفذت عناصر من مشاريع البنك الدولي في مجالات البنية الأساسية كثيفة العمالة وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من جملة مشاريع أخرى. وفي عام ٢٠١٥، ساهمت منظمة العمل الدولية في كتيب من كتيبات البنك الدولي بعنوان موازنة اللوائح من أجل تشجيع فرص العمل^{٢٥}، مثل خطوة هامة نحو اتساق السياسات بشأن مواضيع سوق العمل. وتستخدم مؤشرات التنمية العالمية في مجموعة البنك الدولي بيانات تجمعها منظمة العمل الدولية من أجل مؤشرات سوق العمل. وأصدرت مجموعة البنك الدولي بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ المعايير المعتمدة في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل عن طريق أنواع مختلفة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. ومنذ ظهور جائحة كوفيد-١٩، تتعاون منظمة العمل الدولية مع البنك الدولي على رصد تأثير التدابير المنفذة لاحتواء الجائحة على العمالة وكذلك على التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين.

٣٠. وليس لدى منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم جامعة مع البنك الدولي، لكنها تجري بصورة عامة مناقشات بشأن التعاون أثناء الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويسعى المكتب إلى تكييف التعاون مع البنك الدولي في البلدان بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك. ولا تزال المناقشات جارية حول التعاون بشأن توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية الحالية في الجزء الجنوبي من العالم. وتشمل الأمثلة الأخيرة حيث عملت فرق مجموعة وظائف البنك الدولي مع منظمة العمل الدولية على هذا البرنامج، إندونيسيا وبنغلاديش والأردن وإكوادور. وتشمل مجالات الاهتمام الأخرى برنامج الوظائف الخضراء (بما في ذلك في صناعات محددة

^{٢٢} في آسيا، لدى ستة شركاء تجاريين في الاتحاد الأوروبي: الصين واليابان وميانمار والفلبين وتايلند وفيتنام؛ في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وإكوادور والمكسيك وبنما وبيرو)، حيث كان مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هو الشريك المنفذ الثالث.

^{٢٣} انظر: "G7 Social Communiqué", June 2019.

^{٢٤} انظر: G7 Social Tripartite Declaration, June 2019.

^{٢٥} انظر:

مثل البناء) وقضايا الجنسين. كذلك، حققت المناقشات تقدماً في أفريقيا بإبرام اتفاق بين المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة العمل الدولية ونواب رئيس البنك الدولي لشرق أفريقيا وجنوبها ووسط أفريقيا وغربها في مجالات الحماية الاجتماعية والمهارات والسبل التكنولوجية أو الشباب وتعزيز عمالة النساء، بما في ذلك منتجات المعارف المشتركة والتدخلات المشتركة المحتملة على المستوى القطري.

منظمة التجارة العالمية

٣١. ليس لدى منظمة العمل الدولية حالياً اتفاق مؤسسي تعاوني، على غرار مذكرة تفاهم أو ما يعادلها، مع منظمة التجارة العالمية. ومع أن منظمة التجارة العالمية تتمتع بصفة مراقب في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي وفي مؤتمر العمل الدولي، فإن منظمة العمل الدولية لا تتمتع بمركز مماثل في المجلس العام أو المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. وقد أجريت بحوث مشتركة ومشاركة متبادلة في مؤتمرات وورشات عمل على مر السنين، بيد أن التعاون لم يذهب أبعد من ذلك. ويواصل المكتب الحفاظ على التواصل مع أمانة منظمة التجارة العالمية ويشارك في أحداث المنتديات العامة لمنظمة التجارة العالمية.

مصارف التنمية الإقليمية

٣٢. طالما كانت مصارف التنمية الإقليمية متعددة الأطراف جهات فاعلة مهمة في تمويل التنمية طوال العديد من السنوات، وتعتبر جهات فاعلة رئيسية في الاستجابة لمواجهة أزمة كوفيد-١٩ والارتقاء اللازم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصفة عامة. وما فتئ التعاون بين مصارف التنمية الإقليمية متعددة الأطراف يتزايد منذ اعتماد برنامج عمل أديس أبابا عام ٢٠١٥، بما في ذلك الاتفاقات بشأن الإجراءات المشتركة من أجل معالجة مسائل مثل النزوح القسري والبنية التحتية والاستثمار الخاص والتحضر. ويتزايد نشاطها بشأن مسائل تمويل الإجراءات المناخية المتعلقة بالانتقال العادل، كما يشهد على ذلك بيان جماعي رفيع المستوى صدر في مؤتمر قمة الأمين العام للأمم المتحدة من أجل العمل المناخي في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٩، حيث أكدت ثمانية مصارف تنمية إقليمية متعددة الأطراف ومعها مجموعة البنك الدولي تأكيداً جديداً على التزامها بمساعدة الزبائن على تحقيق أهداف اتفاق باريس^{٢٦}. وعلى مدى السنوات الأخيرة، شهدت منظمة العمل الدولية زيادة في الإمكانيات والاهتمام بالتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية متعددة الأطراف. ووضع العديد من مصارف التنمية الإقليمية الرئيسية متعددة الأطراف^{٢٧} سياسات ضمانات بيئية واجتماعية، تشابه سياسات مؤسسة التمويل الدولية، بخصوص عمليات الإقراض والاستثمار لديها. وقد اشتملت هذه الضمانات بصورة عامة على معيار عمل وظروف عمل، يستند إلى معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية والمعايير الرئيسية الأخرى بشأن ظروف العمل والسلامة والصحة المهنيين، أو يشير إليها مباشرة. كما تشمل الضمانات عموماً ضمانات بشأن الشعوب الأصلية، تشير في هذا الخصوص إلى اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لمنظمة العمل الدولية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩).

المنظمات والمؤسسات الإقليمية الحكومية الدولية

٣٣. عادة ما تتيح التجمعات الإقليمية الحكومية الدولية ومؤسساتها فرصاً أمام منظمة العمل الدولية من أجل تعزيز الدعم السياسي بخصوص برنامج العمل اللائق واتباع برامج ومشاريع مشتركة تستجيب للأولويات الإقليمية. وفي أفريقيا، تعمل منظمة العمل الدولية عن كثب مع الاتحاد الأفريقي، وقد أبرمت اتفاقات شراكة رسمية مع خمسة من ثمانية مجتمعات اقتصادية إقليمية معترف بها في الاتحاد الأفريقي^{٢٨}، مثل الاتفاق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مشاريع الهجرة وحراك اليد العاملة. وفي آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية، أرست منظمة العمل الدولية علاقات وثيقة على مر السنين مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنتدى جزر المحيط الهادئ ومنظمة العمل العربية ومجلس التعاون الخليجي، ساهمت في ضمان أن يكون

^{٢٦} مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والمصرف الأوروبي للإعمار والتنمية ومصرف الاستثمار الأوروبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الإسلامي ومصرف التنمية الجديد ومجموعة البنك الدولي، "High Level MDB Statement".

^{٢٧} على وجه الخصوص، مصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإعمار والتنمية ومصرف الاستثمار الأوروبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

^{٢٨} جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة التنمية في الجنوب الأفريقي؛ جُددت مذكرات التفاهم مع جماعة شرق أفريقيا وجماعة التنمية في الجنوب الأفريقي عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩ على التوالي.

الحوار الاجتماعي الثلاثي والعدالة الاجتماعية جزءاً من النقاشات السياسية. ويدعم إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي العمل التقني مع منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنظمات. وفي أوروبا، استفادت منظمة العمل الدولية من روابط وثيقة مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً المفوضية الأوروبية، وهي حالياً أحد أكبر شركاء منظمة العمل الدولية في التعاون الإنمائي. وتدعم المفوضية الأوروبية برنامج العمل اللائق عن طريق سياسات خارجية وداخلية وتشجع نهجاً متمحوراً حول الإنسان في السياسات التجارية.^{٢٩} واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ استنتاجات من أجل الترويج لإعلان مئوية منظمة العمل الدولية.^{٣٠}

الشراكات متعدّدة أصحاب المصلحة

٣٤. تتمثل إحدى السمات الرئيسية لبرنامج عام ٢٠٣٠ في الاعتراف بالدور الجوهري والحاسم للشراكات متعددة أصحاب المصلحة، التي تتجاوز نطاق المنظمات الحكومية الدولية في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومنذ اعتماد البرنامج في عام ٢٠١٥، أنشئ عدد من هذه الشراكات وتوسعت شراكات أخرى قائمة. وتقود منظمة العمل الدولية عدة شراكات هامة تقدم دعماً كبيراً بصفتها جهات مانحة، أو تشارك فيها. وفي حين يمكن أن تكون تكاليف معاملاتها مرتفعة، فإن التجربة إيجابية بحكم أن هذه الشراكات هي غالباً بمثابة نقاط دخول لتعزيز اتساق السياسات والنهج المعياري والثلاثي لمنظمة العمل الدولية.

٣٥. وعلى سبيل المثال، حشدت المبادرة العالمية بشأن الوظائف اللائقة لصالح الشباب، التي تجسد أول مجهود شامل مبذول على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز عمالة الشباب، موارد الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء العالميين الرئيسيين من أجل تحقيق أقصى فعالية للاستثمارات في عمالة الشباب. وعزز المكتب الشراكة بين المبادرة العالمية وشراكة الجيل غير المحدودة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، مما نتج عنه تعزيز القدرة التنظيمية للمنظمتين معاً من أجل تحقيق أثر أكبر على المستوى القطري. أما التحالف ٧-٨ من أجل القضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري والرق المعاصر والاتجار بالبشر، فقد جذب منذ نشأته ما يقارب ٢٣٥ شريكاً من كافة أنحاء العالم، يمثلون الحكومات والشركاء الاجتماعيين والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إضافة إلى المجتمع المدني. وقد عزز اتساق السياسات فيما يتعلق بالمسائل الحاسمة على نطاق الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وما أبعد من ذلك، وساعد على تسريع العمل في البلدان المعنية. ويضم الائتلاف الدولي للمساواة في الأجور، الذي تقوده منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عدداً متنوعاً ومتزايداً من الأعضاء من أكثر من ٤٧ هيئة من هيئات الأمم المتحدة والحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وقد أصبح مركزاً دولياً للمعارف والابتكارات التقنية بشأن التدابير الفعالة الرامية إلى تعزيز المساواة في الأجر وتحقيق الهدف ٥-٨ من برنامج عام ٢٠٣٠.

٣٦. وتولّد مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف، التي تقودها منظمة العمل الدولية، في آن معاً فرصة ومسؤولية كبيرتين أمام المكتب من أجل تعزيز اتساق النهج استناداً إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع. والمبادرة جارية الآن بصفتها ائتلاًفاً متعدد أصحاب المصلحة، يسترشد باستراتيجية للعقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ تتمشى مع عقد العمل لتسريع الإجراءات والحلول من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأطر الأمم المتحدة للتعاون ومجالات العمل الستة للأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحقيق انتعاش إيجابي للمناخ من أزمة كوفيد-١٩.

٣٧. ويضم الائتلاف العالمي من أجل السلامة والصحة في العمل برئاسة منظمة العمل الدولية، منظمات إقليمية وحكومات وشركاء الاجتماعيين وخبراء متخصصين في السلامة والصحة المهنيين لتعزيز ما يقدمه العمل الآمن والصحي من مساهمة حاسمة في الصحة العالمية والعمل اللائق والاستدامة. ويسعى هذا الائتلاف نحو تحقيق قدر أكبر من اتساق السياسات بشأن الاستراتيجيات والحلول العملية، عن طريق إشراك جهات فاعلة متعددة لتنسيق المعارف والموارد الموجودة والاستفادة منها، ويغطي هذا الائتلاف مواضيع مثل البيانات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين والرؤية صفر على مستوى المنشأة ومستقبل العمل والعمال المهاجرين وتعزيز السلامة والصحة من خلال التعليم العالي.

^{٢٩} على غرار التوافق الأوروبي للتنمية لعام ٢٠١٧.

^{٣٠} انظر:

◀ نظرة مستقبلية: إعطاء الأولوية للجهود الاستراتيجية لتحقيق اتساق السياسات

٣٨. ترد القضايا التي تتولى منظمة العمل الدولية المسؤولية الريادية بشأنها ضمن النظام متعدد الأطراف، على رأس البرامج السياسية في عملية التعافي من كوفيد-١٩. ويخلق هذا الأمر فرصة وضرورة أمام المنظمة كي تضطلع بدور محوري أكثر في تنسيق السياسات الدولية بما يتمشى مع إعلان المؤيعة عن طريق تقوية تعاونها ووضع ترتيبات مؤسسية مع منظمات أخرى بغية تعزيز اتساق السياسات سعياً إلى تحقيق نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل.

٣٩. وينبغي أن تكون جميع الخطوات المتخذة في هذا الصدد متسقة مع الولاية الدستورية لمنظمة العمل الدولية وتعترف بولايات الهيئات الأخرى إضافة إلى وجود صلات قوية ومعقدة وحاسمة بين السياسات الاجتماعية والتجارية والمالية والاقتصادية والبيئية التي تندرج ضمن ولايتها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي تتسق معه اتساقاً قوياً.

٤٠. وستقدم أي مبادرة في سياق دينامي لأن النظام متعدد الأطراف يواجه أزمة كوفيد-١٩ ويواصل في الوقت نفسه المضي قدماً في إجراء إصلاح معمق لمنظومته الإنمائية والإقدام على عقد حاسم بالنسبة إلى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠. وأنه لواجب مميز، ويجب أن يبقى كذلك، على منظمة العمل الدولية أن تشجع وتعزز دور وقدرات هيئاتها المكونة الثلاثية في سياق إطارها المعياري وتفعيل النهج المتمحور حول الإنسان في إعلان المؤيعة. ومن شأن ذلك أن يساهم في إعادة بناء عالم أكثر عدلاً وشمولاً واستدامةً بعد كوفيد-١٩.

٤١. ويحدد إعلان المؤيعة برنامجاً يناسب تماماً الاتجاه الجديد الذي يتعين أن تتخذه السياسات الاقتصادية الدولية من أجل نجاح النظام الدولي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصرنا. وكما أكد مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠ في مناقشته بشأن كوفيد-١٩ وعالم العمل، فإن لمنظمة العمل الدولية دوراً مهماً في تعزيز تعددية الأطراف المتمحورة حول الإنسان في التعافي من كوفيد-١٩ وما بعده.^{٣١} وبذلك، لا بد من أن تعمل المنظمة مع الوكالات الأخرى من أجل بلورة استجابة أقوى وأكثر فعالية للبلدان الساعية إلى دعم تقني ومالي من أجل هذه الاستراتيجيات.

٤٢. ويقترح المكتب مواصلة البناء على مضمون وطرائق التعاون الراهنة المبينة في هذه الوثيقة. وسيسعى المكتب إلى إضفاء السمة المنهجية على الشراكات القائمة وتعميقها وتوسيعها وإنشاء شراكات جديدة على النحو المبين أدناه في الفقرات ٤٣-٥١. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود متجددة، في سياق التعافي من كوفيد-١٩، من أجل إحداث قدر أكبر من التفاعل على مستوى المنظومة والاتساق بين المنظمات التي تجعلها ولاياتها ذات دور له أهمية خاصة بالنسبة إلى تحقيق أهداف إعلان المؤيعة، مع مراعاة إشارات الصريحة إلى السياسات الاجتماعية والتجارية والمالية والاقتصادية والبيئية في سياق تعزيز التعاون والاتساق. وسيكون ذلك متميزاً عن الجهود الجارية أصلاً من خلال عملية إصلاح الأمم المتحدة، ومكماً لها. وتتناول الفقرات ٥٢-٥٦ هذا الجهد المتجدد.

بناء شراكات حول المسائل ذات الأولوية

٤٣. يوفر عدد من المواضيع السياسية آفاقاً جيدة لتعزيز التعاون في الاستجابة لمواجهة كوفيد-١٩ على مستوى مشترك بين المؤسسات لأنها حاضرة بقوة في إعلان المؤيعة، وبالتالي في الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، ولأنها أولويات واضحة للشركاء متعددي الأطراف الرئيسيين. وتتضمن هذه المواضيع، على سبيل المثال لا الحصر، المسائل التالية.

٤٤. **السياسات الاقتصادية من أجل عمالة كاملة ومنتجة:** كشفت أزمة كوفيد-١٩ عن أوجه عجز قائمة في العمل اللائق، كما خلقت الجائحة أزمة في العمالة على نطاق غير مسبوق. ومع بدء تعافي البلدان تدريجياً، فإنها تواجه حاجة ملحة إلى استحداث فرص عمل منتجة لقواها العاملة عن طريق الاستثمار في قطاعات النمو المحتملة مثل الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، فضلاً عن استهداف الفئات الأشد تضرراً لتعزيز انتعاش يشمل الجميع. وأحد المجالات المهمة التي يتعين أن تتولى فيها منظمة العمل الدولية دوراً قيادياً مع المنظمات الدولية

والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، هو العمل على سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية الأخرى من أجل دعم استحداث العمالة الجيدة والارتقاء بالمنشآت والانتقال إلى السمة المنظمة والتحويلات الهيكلية والتنوع الاقتصادي وعمالة الشباب والمساواة بين الجنسين. ويوفر طلب الدول الأعضاء العمل في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية على السواء من أجل إعادة البناء على نحو أفضل، مبرراً رئيسياً للعمل مع المؤسسات المالية الدولية بشأن هذه المسائل بالإضافة إلى زيادة استكشاف إمكانيات التعاون بشأن المنشآت المستدامة وسلاسل التوريد والإمداد.

٤٥ الحماية الاجتماعية: أصبحت الثغرات في تغطية الحماية الاجتماعية العالمية واضحة وضوحاً بارزاً خلال أزمة كوفيد-١٩. بيد أن النتيجة الطبيعية لذلك هي أن هناك فرصاً جديدة للتعاون فيما بين المؤسسات لتحقيق أهداف منظمة العمل الدولية طويلة العهد فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية الشاملة والتحسينات الحاسمة في تغطية الحماية الاجتماعية. وبناءً على ذلك، تحتاج منظمة العمل الدولية إلى تعزيز تأثيرها فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية عن طريق مجلس التعاون المشترك بين الوكالات بشأن الحماية الاجتماعية والشراسة العالمية من أجل حماية اجتماعية شاملة ومبادرة أرضية الحماية الاجتماعية على نطاق الأمم المتحدة من خلال تنفيذ وتوثيق البرامج القطرية للأمم المتحدة الواحدة بشأن الحماية الاجتماعية واستحداث وتطبيق أدوات تقييم الحماية الاجتماعية بين الوكالات وإجراء بحوث مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك بشأن تمويل الحماية الاجتماعية وزيادة توسيع نطاق الشراكة العالمية من أجل حماية اجتماعية شاملة لعام ٢٠٣٠ كي تشمل المزيد من البلدان. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تزيد من تعزيز تعاونها مع صندوق النقد الدولي في سياق استراتيجية الصندوق من أجل المشاركة في الإنفاق الاجتماعي. وستدعو منظمة العمل الدولية إلى أن يولي صندوق النقد الدولي المبادئ الواردة في معايير المنظمة الاعتبار الواجب في توصياته بشأن الإنفاق الاجتماعي، وهو ما من شأنه أن يزيد من تأثيرها في إعادة التوزيع ويعزز التضامن ويعيد تنشيط العقد الاجتماعي في عملية التعافي من كوفيد-١٩.

٤٦ معايير العمل الدولية: تتولى منظمة العمل الدولية المسؤولية عن ترويج شامل لصكوكها المعيارية في النظام متعدد الأطراف، وفي سياق ما بعد جائحة كوفيد-١٩، سيكون من المهم إقامة علاقة عمل أوثق مع الأمم المتحدة وهيئاتها المنشأة بموجب المعاهدات على المستوى العالمي والقطري على حد سواء، من أجل تقوية الصلات الحاسمة بين حقوق العمل وحقوق الإنسان. ويوفر إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فرصاً جديدة أمام منظمة العمل الدولية للتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والوكالات الأخرى للأمم المتحدة، في تقديم المساعدة إلى الدول في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، تمثل زيادة المشاركة المنهجية في مساعدة مصارف التنمية في مسائل العمل التي تبرز عند تطبيق الضمانات الاجتماعية لديها، مجالاً واعداً من أجل مشاركة مستقبلية.

٤٧ الانتقال العادل والعمل المناخي من أجل الوظائف: في حين تنفذ البلدان في جميع أنحاء العالم استجابات قصيرة الأجل لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، يركّز الهدف المعلن لإعادة البناء على نحو أفضل تركيزاً قوياً على إعادة بناء أكثر اخضراراً. وترى جميع الجهات الفاعلة الآن أهمية ضمان انتقال عادل نحو اقتصادات خفيفة الكربون بالإضافة إلى إمكانيات استحداث فرص عمل كبيرة نتيجة هذا الانتقال. ويخلق هذا السياق بيئة مؤاتية لمنظمة العمل الدولية من أجل التعاون مع شركائها متعددي الأطراف بشأن البرنامج الأخضر، بالاستناد إلى مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف. وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرون المعني بتغير المناخ، المقرر عقده في غلاسكو في المملكة المتحدة، في الفترة من ١ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، لحظة اتساق رئيسية لتغير المناخ والانتقال العادل.

٤٨ المبادلات التجارية ومستويات المعيشة: في الوقت الذي يبدأ فيه المجتمع الدولي في توجيه مساره نحو مسائل المناخ، لا سيما بزيادة التركيز على التمويل الأخضر والشواغل البيئية في السياسات التجارية والاعتراف بأن تحقيق أهداف اتفاق باريس من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي وعمالة جيدة، فإن الأوان قد آن لتجديد مناقشة الأبعاد الاجتماعية لتحرير المبادلات التجارية على المستوى متعدد الأطراف. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق قدر أكبر من اتساق السياسات فيما يتعلق بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها السياسات التجارية لتحقيق تقدم واسع النطاق في مستويات معيشة الناس، استناداً إلى زيادة الاستثمار في مؤسسات العمل وقدرات الناس والنهج المتمحور حول الإنسان الوارد في إعلان المئوية.

٤٩ المهارات والتعلم المتواصل: في سياق التسليم بالحاجة إلى الارتقاء بالمهارات وتجديدها من أجل سوق العمل سريع التغير اليوم، باعتبارها أولوية سياسية في جميع أنحاء العالم في عملية الانتعاش، والاعتراف الواسع بالحاجة إلى المهارات والتعلم المتواصل لتزويد العمال بالمهارات اللازمة للازدهار في الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر في المستقبل، فإن لمنظمة العمل الدولية دوراً واضحاً تؤديه وفرصاً عديدة لتغتنمها للإنجاب مع وكالات أخرى على معالجة هذه المسائل. وقد ازداد هذا التعاون زيادة ملحوظة خلال أزمة كوفيد-١٩ على

المستويين الإقليمي ومتعدد الأطراف ومع الشركاء الاجتماعيين.^{٣٢} ويمكن للمكتب، استناداً إلى مساهمته الحالية، أن يعزّز هذا التعاون ويستكشف آفاق جديدة له، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على العمليات المشتركة على المستوى القطري.

٥٠. **تنسيق الإحصاءات من أجل تعزيز اتساق السياسات:** منذ ظهور جائحة كوفيد-١٩، تكثف التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى للاستجابة للحاجة الملحة إلى تكييف أساليب جمع البيانات المتعلقة بالعمل، لا سيما الدراسات الاستقصائية بشأن القوى العاملة.^{٣٣} وهناك إمكانية لتعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية، على سبيل المثال في مجال جمع البيانات من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً بواسطة المؤشرات التي عُهد بها إلى منظمة العمل الدولية في إطار المؤشرات العالمي. ويشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على السواء في فريق العمل بشأن تنقيح الإطار الإحصائي من أجل قياس السمة غير المنظمة، الذي سيعرض في الدورة المقبلة من المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل بهدف اعتماده. ويمثل جميع هذه المبادرات فرصاً يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تستند إليها كي تُفضي إلى اتساق أكبر في السياسات عن طريق تنسيق التعاريف وأدوات الدراسات الاستقصائية وكذلك عن طريق المشورة السياسية المتسقة على المستوى القطري.

٥١. **الشراكات الإقليمية والتعاون مع الفرق الحكومية الدولية بشأن العمالة والمسائل الاجتماعية:** يتّسم سجل منظمة العمل الدولية الماضي فيما يتعلق بالشراكات على المستوى الإقليمي بالتباين إلى حد ما، وقد يكون الوقت مناسباً للغاية الآن من أجل بذل جهود جديدة لإقامة هذه الصلات على أساس أكثر انتظاماً، بالنظر إلى أن مسألة الاستخدام الأمثل للأصول الإقليمية للأمم المتحدة هي مسألة قيد النظر ضمن عملية إصلاح الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، أثبتت منظمة العمل الدولية نفسها على مدى العقد الماضي، بصفتها شريكاً ذا شأن في عدد من التجمعات الحكومية الدولية، لا سيما مجموعة العشرين ومجموعة السبعة ومجموعة بلدان البريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا)، مما أفضى إلى نتيجة إضافية تمثلت في تدعيم تعاونها مع المنظمات الدولية الأخرى التي توفر دعماً مماثلاً. وفي حين يواصل المكتب تقديم خدماته إلى هذه المجموعات، فإن بإمكانه أن يقدم، من خلال التعاون مع مؤسسات أخرى متعدّدة الأطراف، دعماً تقنياً وتنسيقياً لعملية حوار سياسي واستعراض الأقران بين الحكومات الأعضاء فيها بشأن مختلف أبعاد البرنامج المتمحور حول الإنسان لإعادة بناء اقتصاداتها بوتيرة أسرع وعلى نحو أفضل.

تعزيز الترتيبات المؤسسية في النظام متعدد الأطراف

٥٢. يتضح مما ذكر أعلاه أن تحديد الشركاء من أجل التعاون في عملية التعافي من كوفيد-١٩ سيعتمد كثيراً على المواضيع السياسية التي سيجري تناولها وعلى اهتمامهم بالعمل جنباً إلى جنب مع منظمة العمل الدولية.

٥٣. وعلاوة على هذا التعاون القائم على القضايا المطروحة، فإن بذل جهد متجدد نحو تحقيق قدر أكبر من التفاعل والاتساق على مستوى النظام هو مبرر وضروري في ضوء طبيعة التحديات العالمية الجارية، لا سيما الاستجابة لمواجهة أزمة كوفيد-١٩، بالنظر إلى التعليمات المكثّرة في إعلان المؤتوية.

٥٤. ولقد سلطت المناقشات في الدورة ٣٤٠ لمجلس إدارة بشأن كوفيد-١٩ وعالم العمل، الضوء على دور الريادة الدولية المطلوب من منظمة العمل الدولية في إعادة البناء على نحو أفضل بعد الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كوفيد-١٩. وشددت على الحاجة إلى بذل جهد مشترك ضمن النظام متعدد الأطراف بهدف إعادة إحياء الاقتصاد العالمي ووضعه على مسار طويل الأجل وأكثر استدامة وشمولية وقدرة على الصمود.

^{٣٢} على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٠، أجرت منظمة العمل الدولية سلسلة من الدراسات الاستقصائية العالمية بشأن تأثير كوفيد-١٩ على تنمية المهارات، بالتعاون مع المؤسسات التالية: مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني والمفوضية الأوروبية والمؤسسة الأوروبية للتدريب وشبكة التلمذة الصناعية العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو والبنك الدولي. وبدأت منظمة العمل الدولية واليونسكو والبنك الدولي بحثاً مشتركاً بشأن إصلاح التدريب والتعليم المهنيين والتقنيين الرسميين.

^{٣٣} أفضت الجهود المشتركة السريعة والفعالة مع لجان الأمم المتحدة الاقتصادية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة البنك الدولي إلى وضع عمليات تقييم سريعة ومنهجيات بديلة واستخدام مصادر جديدة للبيانات لرصد تأثير الأزمة على العمالة. وتم على نحو مشترك إعداد ونشر أدلة ومبادئ توجيهية ومواقع إلكترونية ومنصات مشتركة، بالإضافة إلى تجميع أفضل الممارسات بشأن حالة طوارئ كوفيد-١٩. ويتجسد أحد الأمثلة على ذلك في السلسلة المكونة من مجلدين بعنوان "كيف تغير جائحة كوفيد-١٩ العالم: منظور إحصائي"، التي نشرتها أكثر من ٣٥ منظمة دولية.

٥٥. وينبغي النظر في مزيد من المقترحات بشأن هذا الموضوع بالاقتران مع وثيقة مجلس الإدارة بشأن كوفيد-١٩ وعالم العمل.^{٣٤} وعلى وجه الخصوص، يُتوخى من المؤتمر أن يسعى إلى اعتماد وثيقة ختامية بشأن استجابة عالمية تتمحور حول الإنسان للتعافي من أزمة كوفيد-١٩ وتكون مستدامة وقادرة على الصمود، من خلال التنفيذ السريع والمركز لإعلان مئوية منظمة العمل الدولية.

٥٦. ولعل إحدى الفرص الهامة وفي وقتها المناسب لمتابعة الوثيقة التي يُتوخى أن يعتمدها المؤتمر، تتمثل في أن تعقد منظمة العمل الدولية قرابة نهاية عام ٢٠٢١، منتدى سياسياً هاماً بشأن التعافي المتمحور حول الإنسان من أزمة كوفيد-١٩. وبغية إجراء مزيد من الدراسة وتفعيل سبل زيادة تعزيز اتساق السياسات الدولية، يمكن دعوة رؤساء المنظمات الدولية المعنية إلى المشاركة في هذا المنتدى. وقد تركز المناقشة على الطريقة التي يمكن من خلالها للمبادرات المشتركة والترتيبات المؤسسية الجديدة المحتملة، أن تعزز الاتساق في عملية التعافي من كوفيد-١٩. ومن شأنها أن تتيح إقامة صلات مهمة بين مناقشات مؤتمر العمل الدولي بشأن كوفيد-١٩ وعالم العمل وأولويات الوكالات الأخرى متعددة الأطراف، وفي الوقت نفسه خلق زخم في صفوف أعضاء منظمة العمل الدولية لتحمل المسؤولية الكاملة عن تنفيذ إعلان المئوية بشأن المستقبل للعمل.

◀ مشروع القرار

٥٧. طلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة تمشياً مع إرشاداته من أجل تعزيز دور منظمة العمل الدولية في النظام متعدد الأطراف من خلال تقوية تعاونها مع منظمات أخرى ووضع ترتيبات مؤسسية معها، بغية تعزيز اتساق السياسات سعياً إلى تحقيق نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل.